

الموضوع : التشریعات الليبية

قرار رقم 49 لسنة 1990 بشأن الضوابط
المنظمة لحقوق وواجبات العرب في الجماهيرية
العظمى

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 19

السنة الثامنة والعشرون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحشى

<http://efc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (49) لسنة (1990) م
بشأن الضوابط المنظمة لحقوق وواجبات
العرب في الجماهيرية العظمى**

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم 10 لسنة 1989 م بشأن حقوق وواجبات العرب في الجماهيرية العظمى ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 456 لسنة 1988 م بشأن حقوق المواطنين العرب في الجماهيرية ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 602 لسنة 1988 م في شأن تنظيم اجراءات استخدام اليد العاملة العربية الوافدة على الجماهيرية فسى اطار التوجهات الوحدوية ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 602 لسنة 1989 م بتشكيل لجنة وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها الرابع والثلاثين لعام 1399 ور الموافق 1989 م ،

قررت

مادة (1)

يحق للعربي اختيار الجماهيرية العظمى للإقامة فيها بصورة دائمة أو مؤقتة ويجوز للعربي المقيم على أرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى سواء كانت الإقامة دائمة أو مؤقتة التمتع بالحقوق والتحمل بالواجبات المنصوص عليها في هذا القرار وبشرط موافقته على ذلك كتابة .

مادة (2)

يقصد بالعربي في تطبيق أحكام هذا القرار من ينتمي بجنسيته إلى أحدى الأقطار العربية - من غير المتجلسين - سواء كان مقيماً بذلك القطر أو خارجه وكذلك العربي الذي ينتمي إلى الأصل العربي إذا كان مقيماً خارج الوطن العربي بشرط أن يتنازل عن جنسيته الأجنبية كتابة .

وتحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل القواعد والشروط التفصيلية المتعلقة بتطبيق أحكام هذه المادة .

مادة (3)

تكون منافذ الدخول المعتمدة البرية والبحرية والجوية للجماهيرية العظمى مفتوحة لدخول وخروج كل مواطن عربي وذلك بموجب بطاقة شخصية أو مستند سفر أو وثيقة سفر رسمية أخرى تثبت هويته العربية .

مادة (4)

للعربي المقيم بالجماهيرية العظمى حق التقدم للعمل بالامانات واللجان الشعبية للبلديات والهيئات والمؤسسات والشركات والمنشآت العامة وذلك على قدم المساواة مع المواطن العربي الليبي . وتسري في شأن من يعينون من العرب بالجهات المذكورة أحكام التشريعات المتعلقة بالخدمة العامة وقانون المرتبات وقانون العمل حسب الاحوال وذلك على النحو المطبق بالنسبة للمواطن العربي الليبي .

ويجوز تعيين العرب من ذوى الخبرة العلمية العالمية أو من أصحاب التخصصات النادرة وذلك بعقود تحدد فيها حقوقهم وواجباتهم وشروط استخدامهم طبقاً للنظم السارية .

مادة (5)

للعربي المقيم في الجماهيرية العظمى أن يتقدم إلى الجهة المختصة للحصول على رخصة لمزاولة عمل أو مهنة أو حرفة أو صناعة في الداخل وذلك على النحو الذي تحدده اللوائح المنظمة للرخص .

وللعربي أن يقيم بنفسه أو بالمشاركة مع الغير من العرب تشاركيه انتاجية وفقاً للأحكام المنظمة لذلك في التشريعات النافذة .

وفي جميع الاحوال يحظر على العربي المقيم في الجماهيرية العظمى ممارسة أي عمل من الاعمال المحظور ممارستها في المجتمع الجماهيري ويسرى عليه ما يسرى على العربي الليبي في هذا الخصوص .

مادة (6)

للعربي المقيم اقامة دائمة في الجماهيرية العظمى حق التملك أو الانتفاع بالعقارات لغرض السكنى أو لمزاولة مهنته أو حرفيته أو صناعته وذلك بوسيلة التخصيص من قبل الجهات العامة أو عن طريق الشراء .

وللعربي اذا كان مقيناً في الجماهيرية العظمى اقامة دائمة حق الانتفاع

بالارض الزراعية لغرض استغلالها مدى حياته وحياة ورثته من بعده بشرط أن يكونوا مقيمين بالجماهيرية العظمى اقامة دائمة .

وتسرى فى شأن تملك أو انتفاع العربى بالعقارات أو انتفاعه بالارض الزراعية كافة الضوابط والشروط والاحكام المنظمة لذلك بالنسبة لغيره من العرب الليبيين .

وينتقل حق التملك او الانتفاع بالعقار او الانتفاع بالارض الزراعية الى ورثة المنتفع مادامت اقامتهم بالجماهيرية العظمى اقامة دائمة .

مادة (7)

تقديم طلبات التملك أو الانتفاع بالعقار بالنسبة للعربى الى مكتب شئون العقارات فى البلدية المختصة لراجعتها الحالتها الى لجنة تخصيص العقارات المملوكة للمجتمع التى تتولى مراجعتها والتحقق من توفر الشروط المطلوبة .

ويكون تقديم طلب الانتفاع بالارض الزراعية الى اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعى وعمير الاراضى فى البلدية المختصة .

ويتم احاله قرار التخصيص الذى يتخذ وفقاً لذلك الى ادارة او مكتب التسجيل العقارى الاشتراكى والتوثيق ليتولى ابرام العقد واستكمال الاجراءات المقررة قانوناً .

مادة (8)

يجوز اعفاء العربى من أقساط التملك للعقار وذلك بذات الشروط والاواعض والاحكام المعمول بها بالنسبة للعرب الليبيين .

مادة (9)

يلغى - بقرار من اللجنة الشعبية للبلدية المختصة - عقد التملك أو الانتفاع بالعقار أو الانتفاع بالارض الزراعية في الحالات الآتية :-

أ) اذا ثبت عدم ولاء المتملك او المنتفع للجماهيرية العظمى او لثورة الفاتح العظيم او للامة العربية .

ب) اذا حكم عليه فى جريمة تهريب اموال او الهروب من اداء الخدمة الوطنية .

ج) اذا ارتكب اى عمل مضاد للجماهيرية العظمى او ضار بها .

د) اذا اقام في الخارج مدة تزيد على سنة بغير عذر قبله للجنة الشعبية للبلدية المختصة .

هـ) اذا امتنع عن العودة الى الجماهيرية العظمى بعد انتهاء المهمة او الدراسة او التدريب المؤبد من أجله .

ويجوز سحب قرار الالغاء بالنسبة للبندين دـ هـ من هذه المادة اذا قدم صاحب عقد التملك او الانتفاع عذرا قبله للجنة الشعبية للبلدية المختصة وقام بازالة اسباب المخالفة .

مادة (10)

لا يجوز للعربي المنتفع أو المتملك وفقا لاحكام هذا القرار أو لورثته من بعده التصرف في حق التملك أو الانتفاع بالعقارات أو الانتفاع بالمزرعة أو تحميلاها بأي حق للغير قبل مضي عشر سنوات من تاريخ التملك أو الانتفاع بحسب الاحوال ، وبشرط موافقة اللجنة الشعبية للبلدية المختصة والوفاء بكافة الالتزامات المترتبة على التملك أو الانتفاع بالعقارات أو المزرعة .

مادة (11)

لا تسري احكام التملك أو الانتفاع بالعقارات أو الانتفاع بالارض الزراعية المنصوص عليها في هذا القرار على العرب الفلسطينيين المقيمين بالجماهيرية العظمى .

مادة (12)

للعربي المقيم في الجماهيرية العظمى الذي يقبل معاملته وفقا لمعاملة العربي الليبي أن يتمتع بجميع الحقوق والتسهيلات المقررة لنظيره من العرب الليبيين في مجالات التعليم والعلاج الطبي ، على أن يكون ذلك بذات الشروط والظروف المقررة لهؤلاء .

مادة (13)

للعربي المقيم اقامة دائمة في الجماهيرية العظمى الحق في مخصصات سفر سنوية قابلة للتحويل وذلك في الحدود وبالشروط والظروف المقررة للعرب الليبيين وبدون اخلال بالحقوق المقررة للمعينين منهم بعقوبه خاصة .

مادة (14)

يحق للعربي المقيم في الجماهيرية العظمى أن يكون عضوا في المؤتمر الشعبي الاساسي أو في المؤتمر المهني أو الحرفى ، كما يحق له عضوية اللجان الشعبية .

والتصعيد لاماناتها وبووجه عام المشاركة في العمل الشعبي بجميع أنواعه ، وتسري في شأن كل ذلك الحقوق والالتزامات المقررة بالنسبة للعرب الليبيين .

مادة (15)

يلتزم العربي المقيم في الجماهيرية العظمى اقامة دائمة بأداء الخدمة الوطنية والتدريب العسكري العام والانخراط في كتائب الشعب المسلح ، وي الخضع في كل ذلك للقوانين المعمول بها بالنسبة للعرب الليبيين .

مادة (16)

يلتزم العربي المقيم في الجماهيرية العظمى باحترام كافة التشريعات والنظم والقواعد المطبقة في المجتمع الجماهيري ، كما يلتزم بحماية مكتسبات هذا المجتمع والذود عنها وبووجه عام بكلية الالتزامات المقررة لنظرائه من العرب الليبيين .

مادة (17)

تنولى الادارة العامة للجوازات والجنسية اصدار بطاقات الاقامة الدائمة للراغبين فيها من العرب وتنثبت الاقامة الدائمة للعربي بطلب يتقدم به للادارة المذكورة مرفقا بالمستندات الدالة على نيته في الاقامة الدائمة بالجماهيرية العظمى على النحو الذي تحدده الادارة المشار إليها .

وفي جميع الاحوال يشترط لاصدار بطاقة الاقامة الدائمة للعربي مضى سنة كاملة على اقامته اقامة متصلة بالجماهيرية العظمى .

ويعد مقينا اقامة دائمة في الجماهيرية العظمى أبناء العربي الذي يمنح البطاقة المذكورة بشرط اقامتهم معه طيلة مدة تواجده بأرض الجماهيرية العظمى . وتصدر الادارة العامة للجوازات والجنسية قرارا يحدد الاحكام والشروط التفصيلية لاصدار بطاقة الاقامة الدائمة والوثائق والمستندات الالزمة لمنحها .

مادة (18)

تحتضن مكاتب القوى العاملة في البلديات بمتابعة تنفيذ احكام هذه الملاحة والنظر في الشكاوى المتعلقة بمخالفة احكامها .

مادة (19)

لا تخل احكام هذا القرار بعقود العمل المبرمة قبل صدوره ويستمر العمل بأحكام هذه العقود وفقا للاحكم المنصوص عليها بها ما لم يقبل صاحب الشأن معاملته معاملة العرب الليبيين والخاضوع لاحكم هذا القرار .

مادة (20)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (21)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 24 جمادى الثانية 1399 ور

الموافق : 21 أى النار 1990 م